

نجحوا في انتخابات مجلس النواب وقدموا استقالاتهم لمعالجة حالة التنافي

11 وزيرا يتخلون عن مقاعدهم البرلمانية

■ رضوان البلدي

يرتقب أن تشهد تشكيلة مجلس النواب تغييرا في تركيبتها، بعد تعيين 11 عضوا في حكومة فاطمة الزهراء المنصوري كانوا قد فازوا بمقاعد برلمانية خلال الانتخابات التشريعية لـ23 شتنبر الماضي.

وباستثناء الوزيرة مديحة خدير، الفائزة بمعد برلماني، والتي طالها إعفاء ملكي، كشفت مصادر مطلعة أن أعضاء حكومة فاطمة الزهراء المنصوري، الذين يشغلون مقاعد بمجلس النواب، قدموا، أمس الإثنين، استقالاتهم من عضوية الغرفة الأولى للبرلمان، عقب تعيينهم في مناصب وزارية ضمن التشكيلة الحكومية الجديدة، في خطوة تمهد لإعلان شغور مقاعدهم البرلمانية والشروع في الإجراءات القانونية لتعويضهم بمرشحين آخرين من اللوائح الانتخابية، التي فازوا باسمها خلال اقتراع 23 شتنبر الماضي.

وأوضحت المصادر ذاتها أن الخطوة المرتقبة تأتي في إطار تسوية حالات التنافي بين المسؤولية الحكومية والانتداب البرلماني، بالتزامن مع تقديم رئيسة الحكومة برنامجها الحكومي أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، أمس الإثنين.

ومن شأن مغادرة هؤلاء الوزراء مقاعدهم البرلمانية أن تفتح المجال أمام التحاق مرشحين جدد بمجلس النواب، وفق ترتيب الأسماء الواردة في اللوائح الانتخابية المعنية، بعد استكمال الإجراءات القانونية المقررة لإعلان شغور المقاعد وتعويض أصحابها.

وتشمل هذه العملية 11 وزيرا، ويتعلق الأمر بكل من فاطمة الزهراء المنصوري، رئيسة الحكومة، الفائزة عن دائرة مراكش المدينة – سبدي يوسف بن علي، وعبد اللطيف وهبي، وزير العدل، الفائز عن دائرة تارودانت الشمالية، ونزار بركة، وزير التجهيز والماء والغابات، الفائز عن دائرة العرائش، ومحمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والرياضة، الفائز عن دائرة الرباط المحيط.

كما تضم اللائحة عبد الصمد قبوج، وزير النقل واللوجستيك، الفائز عن دائرة تارودانت الجنوبية، ورياض مزور، وزير الصناعة والتجارة، الفائز عن دائرة بنسليمان، وعز الدين مداوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، الفائز عن دائرة الرحامنة، وعمر حجيعة، الوزير المنتدب المكلف بالتجارة الخارجية، الفائز عن دائرة وجدة أنجاد.

وتشمل اللائحة أيضا عبد الرحيم شهيد، وزير التشغيل والحوار الاجتماعي، ورشيد حموني، الوزير المنتدب المكلف بالإدماج الاجتماعي، ونجوى كوكوس، وزيرة الأسرة والتنمية الاجتماعية.

وتنص المادة 14 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب على تنافي العضوية في المجلس مع صفة عضو في الحكومة، وتخول للمحكمة الدستورية، بناء على طلب من رئيس مجلس النواب، إعلان شغور مقعد النائب الذي عين عضوا في الحكومة داخل أجل شهر.

الناطق الرسمي باسم الحكومة قال إن التعاطي الاستعجالي نابع من الحرص على المضي قدما

إعفاء وزيرة.. الحكومة تتحمل مسؤوليتها

■ الأحداث المغربية

أكد سميح بلقيع، وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الناطق الرسمي باسم الحكومة، أن التعاطي الاستعجالي للحكومة مع ما صاحب تعيين السيدة ماديجة خبير كوزيرة منتدبة مكلفة بالتكوين المهني والتأهيل، من تداول معطيات قضائية وطبية ذات طابع شخصي، يندرج في إطار تحمل الحكومة لمسؤوليتها، وحرصا منها على توفير كل الظروف المواتية من أجل المضي قدما في استكمال مسار تشكيلها الدستوري.

وأوضح الناطق الرسمي، في بلاغ، أن «الحكومة تابعت موضوع تعيين السيدة ماديجة خبير. وبناء على تقرير سياسي ومؤسساتي، تقاسمته مكونات الأغلبية الحكومية، التي جددت من خلاله إرادتها المشتركة في إنجاح هذه التجربة الحكومية، وتركيز النقاش العمومي حول

البرنامج الحكومي، وانتظارات المواطنين، والحرص على خدمة الصالح العام».

وفي هذا الصدد، يقول الناطق الرسمي باسم الحكومة: «تقدمت السيدة رئيسة الحكومة، إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بناء على ما يخولها الدستور من صلاحيات، ولا سيما تلك الواردة في الفقرة الرابعة من الفصل 47 من الدستور، بطلب إعفاء الوزيرة المنتدبة، وهو ما استجاب له حالته حفظة الله، وفق ما ورد في بلاغ الديوان الملكي بهذا الخصوص».

وأضاف أن «هذا التعاطي الاستعجالي مع الموضوع يندرج في إطار تحمل الحكومة لمسؤوليتها، وحرصا منها على توفير كل الظروف المواتية من أجل المضي قدما في استكمال مسار تشكيلها الدستوري، من خلال تعيينها البرلماني، للانتداب، بعد ذلك، على تنفيذ برنامجها، والوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين».

رئيس النيابة العامة يشدد على ضرورة إخضاع مخرجات الذكاء الاصطناعي للفحص والتحقق

القضاة يتدربون على الذكاء الاصطناعي

■ الأحداث المغربية

الطابع الشخصي، فضلا عن المخاطر المحتملة المرتبطة بالتمييز أو المساس بضمانات المحاكمة العادلة.

وفي هذا الإطار، شدد رئيس النيابة العامة على ضرورة إخضاع مخرجات الذكاء الاصطناعي للفحص والتحقق والتقييم النقدي، وعدم التعامل معها باعتبارها حقائق نهائية، مع التمييز بين المؤشرات التقنية والأدلة القابلة للاستناد إليها قانونا، والتأكد من مصدر الأدلة العامة، وضمان قانونية إجراءات البحث ومدى موثوقية الأدوات المستعملة في تحليلها. وتندرج هذه الدورة المنظمة من طرف رئاسة النيابة العامة، بدعم من مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن، في سياق التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم بفعل التطور التكنولوجي، وما يتحده الذكاء الاصطناعي من إمكانيات لتطويع أساليب العمل وتحسين الأداء، لا سيما في مجال العدالة الجنائية، وما يثيره في المقابل من تحديات قانونية وأخلاقية وحقوقية تستدعي الطأير والمواجة.

وتتضمن هذه الدورة التكوينية، التي يؤطرها خبيران دوليان متخصصان في مجال الذكاء الاصطناعي، محاور تهم المفاهيم الأساسية لهذه التكنولوجيا، وحكامة استخدامها على المستوى الدولي، وإثاها على الحقوق والحريات، فضلا عن تطبيقاتها في الأبحاث الجنائية وتحليل الأدلة الرقمية وكفاحة الجرائم السيبرانية.



مفتش

تعاذل مع أصل تزئيت.. الوداد يواصل السقوط بالبطولة



مفتش

ئيس: النقاش القانوني حول الصغراء بمسوم والحكم الذاتي هو الحل الوحيد



مفتش

زوج: الذكاء الاصطناعي والابتكار المالي في مراكش

إبداع أمني

■ الأحداث المغربية

احتقت المديرية العامة للأمن الوطني بموظف الشرطة بوبكر الملتني، العامل بالمنطقة الإقليمية للأمن بمدينة المحمدية، والذي فاز بجائزة بلند الحيدري للشعراء الشباب، التي أعلن عنها على هامش منتدى أصيلة. وقد تم تتويج موظف الشرطة بالجائزة الأولى مناصفة مع الشاعر العراقي زين الدين المرشدي، وذلك تقديرا لإبداعاته الأدبية وتجربته الشعرية التي تمثلت في ديوانين للشعر الحديث.

وكانت المديرية العامة للأمن الوطني قد أطلقت في السنوات القليلة الأخيرة مبادرات للتميز الدراسي والفني والأدبي، لفتح الباب أمام موظفات وموظفي الشرطة للتنافس في مجالات إبداعية مختلفة وفق رؤى فنية متميزة.

كما حرصت المديرية العامة للأمن الوطني على تنظيم استحقاقات سنوية تحت مسمى حفلات التميز، يتم فيها تكريم أبناء الأمن الوطني المتفوقين دراسيا، كما يتم الاحتفاء بموظفي وموظفات الشرطة الذين يتميزون ويبدعون في مجالات الرياضة والفن والأدب وغيرها من الميادين الإبداعية.

الحرس المدني يقف عاجزا عن صدها

«فونطومات» الهروب الليلي تجتاح سبتة المحتلة

■ تطوان م، العباسي

تحولت شواطئ سبتة المحتلة إلى فضاء مفتوح لفونطومات الهجرة غير الشرعية (قوارب سريعة)، بعد أن عجزت فرق الحرس المدني والبحرية الإسبانية عن توقيفها ووضع حد لأصحابها. ففي كل ليلة تحل بشواطئ المدينة المحتلة عشرات القوارب السريعة، التي لا يعرف مصدرها ولا من أين أتت، لتحمل أعدادا كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، حيث وجدت مافيات الهجرة السرية الأرض الخصبة لعملياتها.

وصف أحد عناصر الحرس المدني واحدة من تلك الليالي قائلا «كانت ليلة فوضى عارمة». فوضى وضغط هائلان في عرض البحر. وقد تفاقمت هذه الفوضى بسبب المهاجرين الذين وصلوا إلى سبتة خلال موجات التوافد الجماعي في نهاية يوليو، ساعين إلى عبور المضيق لتجنب إعادتهم إلى المغرب. ويشير العدد الهائل من المهاجرين إلى ضغط سيزداد مع قيام قوات الأمن بمهامها في الأحياء.

وأكدت مصادر من الثغر المحتل عن مفاوضات يومية بين شباب وهؤلاء القاتنين بتهجيرهم، لنقلهم على متن زوارق سريعة «فونطومات» تحل ليلا بذلك الشواطئ المخرامية، لتحملهم بمبالغ لا تقل عن 5000 أورو (أكثر من 5 ملايين سنتيم لولواحد).

سعتوا تتجاوز 5 مليارات متر مكعب باستثمارات تبلغ 29 مليار درهم

14 سدا جديدا

■ عبد الواحد الدرع

كما انطلقت عمليات التعبئة المبكرة للمياه بآبارة سسود، إضاضية، هي تاسامي وأيت زيات وسبدي عبو وبني عزميان، في خطوة تروم تعزيز مواصلات أشغال إنجاز وتعليبة 14 سدا كبيرا، باستثمارات إجمالية تتفوق 29 مليار درهم، وبسعة تخزينية مرتقبة تصل إلى 5.038 ملايين متر مكعب، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن المائي ومواجهة تحديات ندرة الموارد المائية.

وتتفاوت نسب تقدم الأشغال بهذه المشاريع بين سدود بلغت مراحلها النهائية وأخرى لا تزال في بدايات الإنجاز، فيما يرتقب استكمال عدد منها خلال السنوات المقبلة، وفق المعطيات الواردة في حصيلة تقدم المشاريع المائية بالمملكة.

وبالموازاة مع هذه المشاريع، أنجزت تسعة سدود كبرى بسعة تخزينية إجمالية تبلغ ملياري متر مكعب، ويتعلق الأمر بسدود قوسية وتبنداس وتودغية وأكذن وفاصك ومدان وكدية البرنة وغيس، إضافة إلى الساقية الحمراء الذي خضع لأشغال إعادة البناء.

بنعليلو يكشف أن التحديات المطروحة تكمن في المسافة بين الإصلاح في النصوص والإصلاح كما يعيشه الناس

عشر سنوات لمكافحة الفساد

■ الرباط فطومة نعيم

مؤشرات دفعت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها إلى التشديد على أن تراكم المكسبات التشريعية والمؤسسية لا يكفي وحده للحكم على فعالية مكافحة الفساد، ما لم يظن أثره في الحياة اليومية للمواطنين والقوات. وخلال تقديم التقرير السنوي للهيئة برسم سنة 2025، الجمعة 16 أكتوبر الجاري بالرباط، أكد رئيس الهيئة، بنعليلو، أن المسافة بين الإصلاح كما تقرره النصوص والإصلاح كما يعيشه الناس تظل من أبرز التحديات المطروحة.

فالعيار، وفق هذا التقييم، لا يقف عند عدد القوانين والمشاريع والمؤسسات الحديثة، بل يمتد إلى مدى إسهامها في حماية الحقوق، وتحسين الخدمات، وتعزيز شفافية القرار وفعالية المسالة.

بعد عشر سنوات من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، لم تتجاوز نسبة المشاريع المنجزة بالكامل 54 في المائة، فيما لم تحترم أجل التنفيذ سوى 38 في المائة من المشاريع المنجزة. أرقام تخلصر جانبا من حصيلة استراتيجية انتهى أفرها الجمعة 2025، وتعيد طرح سؤال الفجوة بين الإصلاحات الملئة والنتائج التي يفترض أن تترجمها على أرض الواقع. وتتقاطع هذه الحصيلة مع تحسن محدود في مؤشر مدركات الفساد، ارتفع بموجبه رصيد المغرب من 37 نقطة سنة 2024 إلى 39 نقطة سنة 2025 من أصل 100، من دون أن يستعيد بذلك كامل المكاسب التي حققها في سنوات سابقة. وهي

للحصول على مساعدات صناعية مماثلة لبقية دول الاتحاد الأوروبي

الحزب الاشتراكي الإسباني يطالب بدعم المغرب

■ تطوان مصطفى العباسي

طالب الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني في بروكسل بـ«معاملة تفضيلية» للدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تربطها معاهدات معه مثل المغرب. وقدم الحزب تعديلا على لائحة

المساعدات المقدمة لشركات الاتحاد الأوروبي لتوسيع نطاقها ليشمل «الدول غير الأعضاء» التي تربطها اتفاقيات مع الاتحاد، بما فيها المغرب. وقدم الاشتراكيون الإسبان تعديلا تشريعيلا لا يزال بحاجة إلى تصويت في البرلمان. وتجري حاليا مناقشة اللائحة الجديدة بين البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، وهو الهيئة التي تضم قادة الدول الأعضاء.

ووقع على التعديل 12 عضوا من حزب العمال الاشتراكي الإسباني في البرلمان الأوروبي، ويضيف هذا المقترح سادة جديدة إلى اللائحة المعروفة باسم قانون تسريع الصناعة. وينص النص القانوني الجديد على سعي السلطات المختصة والفوضية إلى منح أفضل معاملة

سلاسل القيمة الاستراتيجية مع هؤلاء الشركاء». ويضيف التعديل مادة جديدة إلى اللائحة المعروفة باسم قانون تسريع الصناعة، تحت عنوان «مساواة النجنت المغربية». بمعنى آخر، يهدف التعديل الذي قدمه الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني إلى توسيع نطاق المساعدات

والمزايا المنصوص عليها في اللائحة لتشمل الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ولكن تربطها اتفاقيات مع التكتل». ويمكن اعتبار المغرب ضمن هذا الوصف، نظرا لوجود اتفاقية شراكة بينه وبين الاتحاد الأوروبي.

وفي محاولة منه كما العادة، لصد أي مبادرة إيجابية تجاه المغرب، عمدت مصادر من الحزب الشعبي اليميني في البرلمان الأوروبي للقول أن من بين تبعات هذا الإجراء السماح بـ«اعتبار بعض المكونات الصناعية المصنعة في المغرب مكافئة للمكونات الأوروبية لأغراض بعض المساعدات الحكومية». علاوة على ذلك، يؤكد حزب الشعب أن موقف الأغلبية في البرلمان يؤيد «أن تقتصر هذه المعاملة

